مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد الثاني ديسمبر 2014

OEB Univ. Publish. Co.

حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر

أ. عمار زودة، جامعة أم البواقي، الجزائر
أ. حمزة بوكفة، جامعة أم البواقي، الجزائر

ملخص

قد واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
: من التحديات الناجمة عن تحرير
الأسواق بفعل العولمة وعليه كانت هناك حاجة
.اث منظومة عمل تضطلع بتطوير
ث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات
سغيرة المتوسطة إذ يعد أسلوب حاضنات
الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها
في العشرين سنة الأخيرة لدعم هذه المؤسسات،
حيث تعمل على تقديم العديد من الخدمات التي
تؤمن المسيرة الطبيعية للمؤسسات من اجل
تعاد عن الفشل والانهيار. إذ تحظى
اضنات الأعمال باهتمام كبير من قبل الدول
المتقدمة والنامية ومنها الجزائر.

كلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حاضنات الأعمال، دعم.

Abstract:

Small and Medium Entreprises (SMEs) have faced numerous challenges as a result of freeing markets due to globalization. Accordingly, there was a need to create a work system whose function is to develop and update the concept of supporting SMEs. Business incubators are considered as one of the best mechanisms ever invented in the last 20 years that support small and medium businesses. Their prime task is providing services that maintain the natural continuity of businesses so as to avoid failure and collapse. Business incubators are gaining deep interest in developed and developing countries, including Algeria.

Keywords: Small and medium enterprises, Business Incubators, support.

مقدمة:

استجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد عالمي مفتوح، وبمزيد من التنافس والنمو والارتقاء، توجهت العديد من دول العالم نحو إنشاء حاضنات الأعمال Business incubators لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها لمواجهة صعوبات مرحلة انطلاقها.

والقصد من هذا التوجه هو الإسهام في خلق فرص عمل إضافية إلى جانب العمل على توليد الدخل لأصحاب المشاريع والإسهام في تحقيق النمو، بهدف إحداث تنمية مستهدفة لتطوير اقتصاديات الدول المعنية بالأمر.

ونظرا لما تحدثه حاضنات الأعمال من آثار إيجابية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أولى الباحثون أهمية خاصة لدراسة دور هذه الحاضنات وما تقدمه من قيمة مضافة لهذا النوع من المؤسسات المحضونة، حيث تشير الأدبيات ذات العلاقة إلى أن حاضنات الأعمال أتت بفوائد عديدة تجمعت حول دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على العكس من المؤسسات التي لم تدعم من قبل الحاضنات، فهي لم تحقق النجاح المأمول لأنها لم تسند وتدعم وتثقف نحو كيفية ممارسة الأعمال في أسواق اليوم.

الأمر الذي تطلب الأخذ بآليات حاضنات الأعمال والاستعانة بها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدفعها على تحقيق مزايا تنافسية تكفل لها فرص النجاح والنمو والاستمرارية مقارنة بغيرها في المجتمعات الصناعية التقليدية .

1.إشكالية البحث:ولتحقيق الغرض من هذه الدارسة تم صياغة التساؤل الرئيس التالي:

ما هي الآليات التي يعتمد عليها نظام حاضنات الأعمال لضمان بقاء ودعم ارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهل هذا النظام مفعل في الجزائر؟.

2. هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

– إعطاء إطار مفاهيمي حول حاضنات الأعمال وأهميتها والتجارب العالمية في هذا المجال؛

– تحديد طبيعة حاضنات الأعمال كآلية جديدة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تساهم في التنمية الاقتصادية؛

– الاستفادة من التجارب الدولية ببيان فرص أو مجالات إقامة حاضنات الأعمال لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصورة متكاملة

3.أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث من محاولته التعرف على الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لما لهذه الحاضنات من دور في دعم ونمو تلك المؤسسات، والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، وذلك من خلال ما يتحقق من مردود اقتصادي إلى

جانب قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية من خلال زيادة في عدد المشاريع وفتح أسواق جديدة وتوليد الدخل وخلق فرص عمل جديدة.

تأسيسا على ما سبق ذكره يمكن القول بأنه في ضوء التنافسية الشديدة وضحت الأهمية البالغة لوجود منظومات حديثة تعمل على تطوير وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويقترح البحث أن تكون حاضنات الأعمال الآلية المثلى لتحقيق ذلك وصولا إلى تنمية هذه المؤسسات وتطويرها.

4. منهج البحث : اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لواقع حاضنات الأعمال في العالم وصولا إلى تحقيق الاستفادة المثلى وتطوير هذه المؤسسات بالقدر الذي يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على مصادر البيانات الجزائرية والعربية والأجنبية .

5. هيكل البحث : يتضمن هيكل البحث العناصر التالية :

أولا: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال؛

ثانيا: بعض التجارب العالمية الرائدة في إقامة حاضنات الأعمال (تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجربتي فرنسا ومصر)؛

ثالثا: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وسبل تفعيلها.

أولا: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال.

1.التطور الكرنولوجي لحاضنات الأعمال: تعود أصل فكرة حاضنات الأعمال Business Incubators إلى حاضنات الأطفال الصحية المستعملة في المستشفيات، إذ تنظر حاضنات الأعمال إلى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، إذ يحتاج إلى حاضنة تضمه منذ مولده من أجل أن تحميه من المخاطر التي تحيط به وتمد بالطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا ليصبح بعد ذلك قويا قادرا على النمو ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات النجاح[1].

إذ ظهرت لأول مرة في ولاية نيويورك الأمريكية عام 1959 متمثلةً بما يعرف بـ: (مركز صناعات باتافيا Batavia)، لتتبعها العديد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة أعمال في أوربا عام 1986. أما على المستوى العربي فإن مصر تعدّ أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998. وتشير الإحصائيات أن هناك حالياً أكثر من 3500 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وانتشار حوالي 1700 حاضنة في 150 دولة من دول العالم النامي، تمتلك منها الصين 465 حاضنة، وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200

حاضنة لكل منهما، بينما تمتلك الدول العربية عدداً من الحاضنات نذكر منها : مصر 10 حاضنات، البحرين حاضنة واحدة، المغرب حاضنتين، تونس حاضنة واحدة[2].

تحققت منذ السبعينات ولحد الآن تطورات متلاحقة في مجال إنشاء وقيام حاضنات الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1) الآتي :

الشكل (1): مراحل تطور الحاضنات

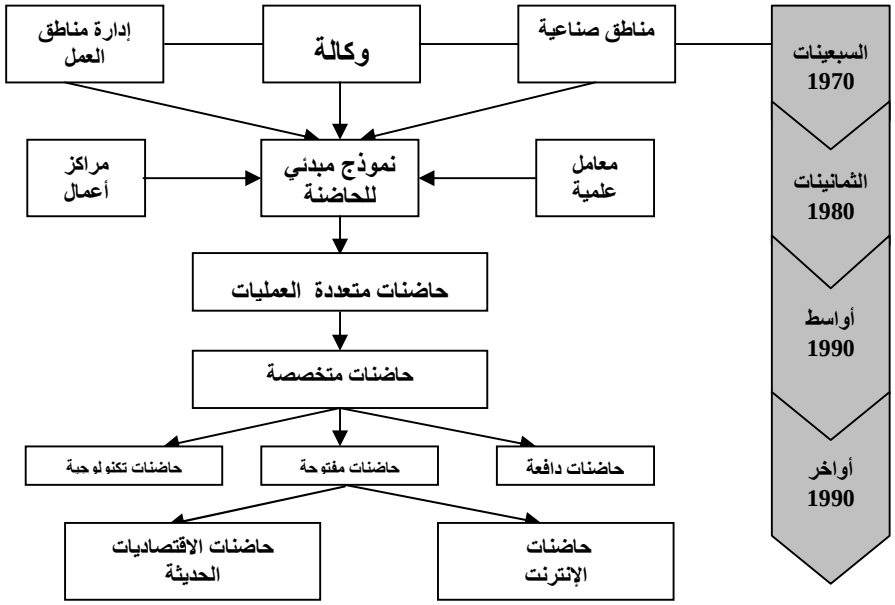

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم، 2005، ص: 12. وبتصرف

ويتضح من الشكل (1) ، سبعينيات القرن العشرين شهدت ممارسات محدودة لحاضنات الأعمال تركزت في المناطق الصناعية وإدارة مناطق العمل والوكالات، أما الثمانينات شوهد ظهور حاضنات متعددة العمليات فضلا عن توسع ممارستها في المعامل العلمية ومراكز الأعمال، أما لتسعينيات فقد شهدت ولادة الحاضنات المتخصصة مثل: الدافعة والمفتوحة والتكنولوجية، بينما شهدت أواخر التسعينيات والألفية الثالثة توسع ممارسة الحاضنات المفتوحة عبر حاضنة الانترنت وحاضنات الاقتصاد الحديثة.

2.مفهوم حاضنات الأعمال: عند استطلاع ماهيّة حاضنات الأعمال ومعرفة مفهومها وحدودها وجد تباين واضح بين الآراء، لكن هذا التباين لم يصل إلى حد التقاطع، ولعل المداخل التي تمّ تبنيها من قبل الباحثين نظرياً والتطبيقات المتباينة من دولة إلى أخرى كانت من أسباب ذلك، فالبعض يعدّها معهداً

لإعداد الشركات، وهي منظومة عمل متكاملة يحتضنها المعهد بمؤسساته البحثية التطبيقية بمشاركة عدد من الجهات سواء المحولة والمانحة للمواقع والمختبرات والمسئولة عن إنشاء الحاضنة وتشغيلها[3]، وسنحاول إيجاز بعض هذه الآراء من خلال التعارف التالية:

تعرف حاضنات الأعمال على أنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها بين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق[4]. كما تعرف على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب تتوافر فيه كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نجاح المشروعات الصغيرة الملتحقة بها، وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها[5].

كما عرفت على أنها مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب من أصحاب الأفكار الإبداعية والذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم ويتم خلال فترة الحضانة تقديم العمل وخدمات استشارية فنية وإدارية وإنتاجية وتسويقية ومالية وقانونية وصولا إلى تأسيس مؤسسة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة[6].

بعد المراجعة لما جاءت به الأدبيات والدراسات السابقة، يضع الباحثين وبتواضع التعريف التالي الذي يعكس أن حاضنات الأعمال هي منظومات متكاملة من الأنشطة تدار وفق هياكل إدارية متخصصة تحمل رؤى إستراتيجية مدعومة بخبرات علمية وعملية، توفر مساحات مناسبة ومجهزة بالإمكانات اللازمة لبدء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما توفر الحاضنات الخدمات الإدارية المشتركة، بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني والتمويلي والتسويقي، وتفتح قنوات من الاتصالات في مجتمع الأعمال (حكومية كانت أم خاصة) وذلك لزيادة فرص النجاح وتقليل مخاطر فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة لديها.

3.تصنيف وأنواع حاضنات الأعمال: إن الدول التي تبنت هذا الأسلوب وخاصة الدول المتقدمة استطاعت أن تعد نماذج متطورة الحاضنات سواء من حيث الهدف منها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها إلى عدة أنواع نوجزها في ما يلي[7]:

1.3.حاضنة المشاريع العامة "غير التكنولوجية": وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع، وتركز في جذب مشاريع الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

2.3.حاضنات تكنولوجية: وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها

إلى مشاريع ناجحة، من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين كالخبراء في مجالاتهم.

3.3.حاضنات الأعمال الدولية: تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية، وسوف يتم الحديث عن هذه الحاضنات لاحقا في هذه الدراسة.

4.3.الحاضنات المفتوحة أو "الحاضنات بدون جدران": تمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة. وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشاريع التقليدية، من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشاريع، والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل الأبحاث، ومراجعة الجودة والجهات الإدارية والحكومية، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني، مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.

5.3.التجمعات ذات وحدات الدعم المتخصصة: وهي عبارة عن منظمة متكاملة من الأعمال ذات الصبغة الصناعية صممت بشكل يساهم في تنمية صناعات محددة عن طريق توفير البيئة والبنية الأساسية المناسبة لها داخل تجمعات صناعية كبرى، كما تعمل على خدمة تلك التجمعات وإمدادها بالصناعات المغذية لها حسب طبيعة موقعه، وتتشابه مع الحاضنات التقليدية في تواجد إدارة مركزية وخدمات مشتركة، إلا إنها قد لا تشترط معايير خاصة للمشاريع الملتحقة بها.

6.3.حاضنات بأهداف مختلفة: قد ظهرت حديثا أنواع جديدة من الحاضنات ذات أهداف مختلفة مثل:

- **حاضنات متخصصة لمواجهة مشكلات محددة** (استيعاب المتقاعدين من القوات المسلحة أو من شركات كبرى منهارة؛
- **حاضنات متخصصة في مجالات فنية أو إبداعية** (وسائط المتعددة، مواد تلفزيونية، تصميمات،...)؛
- **حاضنات متخصصة في أعمال المرأة:** ومن أجل العمل على تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولي في عالم الأعمال، فقد عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة، حيث توفر لها التدريب والإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة. وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن التجارب في بعض الدول العربية منها مصر والأردن؛
- **حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة،** ظهر هذا النوع من الحاضنات في دول أمريكا الشمالية، كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي حاضنات توفر تجهيزات تلائم أنشطة محددة، مثل حاضنات كندية أقيمت بتجهيزات لخدمة مشروعات صغيرة في مجالات المطاعم من مطابخ الوجبات السريعة والتجهيزات المتقدمة.

4. الأدوار الإستراتيجية لحاضنات الأعمال: قد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المؤسسات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشاريع بصفة عامة. من بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها نجد الآتي[8]:

- تشجيع مستثمرين غير تقليديين ومغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر Venture Capital؛
- توفير فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية ومساعدتهم على البدء على نحوٍ صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم ولعل أبرزها البيروقراطية الحكومية التي تنعكس في (القروض، الضمانات، آليات تأسيس وإجازة المشاريع، التسجيل الضريبي، إنشاء منافذ التسويق وغيرها)؛
- بناءً على ما ورد في النقطة السابقة، فإن مقتضيات البدء الصحيح تتطلب تحديد الزبائن المحتملين لكل مشروع ينتمي للحاضنة، وسيفيد ذلك في تحديد طرق الإنتاج وأساليبه وحجمه، وأساليب التوزيع والترويج، فضلاً عن تحديد طرق إرضاء ذلك الزبون وإسعاده ويتمثل ذلك بالمزايا التنافسية (الكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، الإبداع، البيئة)؛
- إيجاد منافذ تسويق ملائمة ولا ضير في التعامل مع الشركات الكبيرة التي ستدعم مشاريع الحاضنة في بادئ الأمر؛
- توفير فرصة ذهبية للباحثين والممارسين لاستثمار البحوث التطبيقية والتجريبية والانتقال بالجهود العلمية من أروقة المختبرات إلى الميدان التجاري والأسواق.
- تشجيع عمليات نقل التقانات المتطورة وتوطينها وتعزيز استخدامها محلياً وبالأخص تقانات الجيل الأول غير المعقدة والتي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة.

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد لاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، ومراكز بحث، والمجتمع، والحكومة، والشركات ، والعملاء، أو زبائن الحاضنات) من خلال الشكل التالي:

شكل (2) أهمية حاضنات الأعمال .

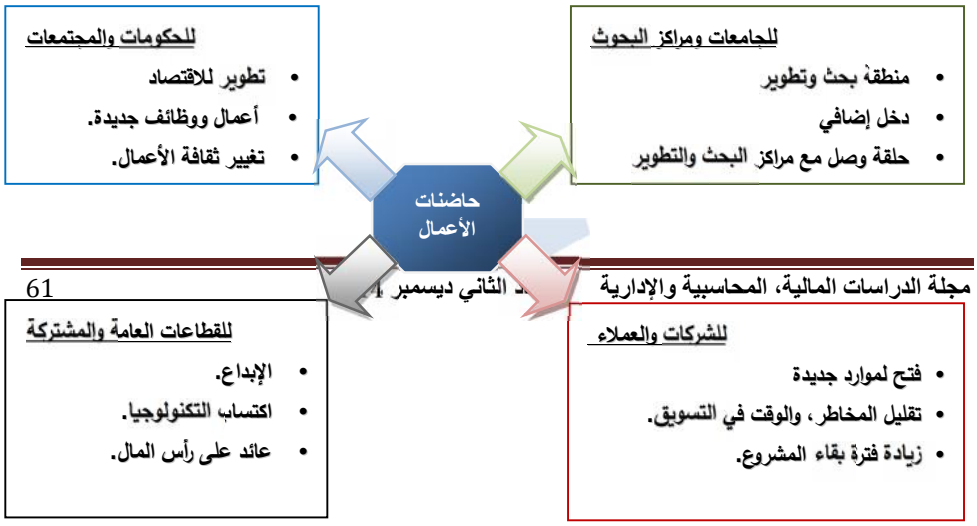

المصدر: فيد عبد اللاوي، **حاضنات الأعمال نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام**، مداخلة بجامعة مسيلة، 15 و16 نوفمبر 2011، ص:10.

5.عوامل ومعايير نجاح حاضنات الأعمال: هناك عدة عوامل تساهم في نجاح حاضنات الأعمال، كما أن هناك عدة معايير للحكم على نجاحها وتوجد عدة قيود عند إنشائها.

1.5.عوامل نجاح إقامة حاضنات الأعمال: يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية[9]:

– تحديد نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية؛

-اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية ومراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد؛

– توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة والتي تحتاج عادة إلى تدبير أموال إضافية؛

- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، وتطوير المؤسسات حيث أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة...

2.5.معايير نجاح حاضنات الأعمال: يقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير منها[10]:

- عدد المؤسسات التي تتخرج منها؛
- نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة؛
- خلق فرص عمل جديدة؛
- عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة؛
- تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة؛

- اجتذاب الصناعات المطلوبة خاصة الخدمية بما في ذلك تلك التي لا تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية؛
- توليد عوائد مالية مقبولة لمالكيها؛
- زيادة العوائد الضريبية للدولة.

ثانيا: بعض التجارب العالمية الرائدة في إقامة حاضنات الأعمال.

حتى نقف على الدور الريادي الذي تلعبه حاضنات الأعمال في تفعيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان لزاما علينا أن نعرض بعض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال كما يلي:

1.تجربة الولايات المتحدة الأمريكية[11]: تعد التجربة الأمريكية من أقدم التجارب العالمية، حيث أن مفهوم الحاضنات تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في أمريكا، وقد أقيمة الحاضنات هناك لتخفيف معدلات فشل وزيادة معدل النمو للمؤسسات الصغيرة، وخلق فرص عمل جديدة، إذ أنها أداة جديدة للتنمية الاقتصادية، وترتبط نسبة كبيرة من هذه الحاضنات بالجامعات والمعاهد المحلية وتقدم خدمات متنوعة، وتشير التقارير على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت الأرقام أن حوالي 90% من هذه الحاضنات بدأت عملها عام 1983، وتعود جذور حاضنات الأعمال إلى محاولة تطوير نشاط مراكز الأعمال والاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وزيادة أهمية دور القائمين بالمشروعات الناجحين كحاضنات لمشروعات الأعمال الجديدة.

أما بالنسبة إلى **أنواع حاضنات الأعمال** في الولايات المتحدة الأمريكية نوجزها في الآتي:

- **حاضنة الأعمال الدولية:** يهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية مع ما يرافقها من نقل للتكنولوجيا الحديثة؛
- **الحاضنة الإقليمية:** تخدم هذا النوع من الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتواجدة فيها؛
- **الحاضنة التكنولوجية:** تضم هذه الحاضنة المؤسسات الصغيرة التي تستخدم حلقات تكنولوجية متقدمة بهدف إنتاج منتجات جديدة غير تقليدية؛
- **الحاضنة الصناعية:** إذ تعمل هذه الحاضنة وفق فكرة تأمين الارتباطات الأمامية والخلفية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وتأمين المؤسسات الكبيرة للإسناد المعرفي والتقني للمؤسسات الصغيرة؛
- **حاضنات القطاع المحدد:** ـ هذه الحاضنة إلى خدمة نشاط اقتصادي محدد مثل تكنولوجية المعلومات والاتصالات أو الصناعات الهندسية؛
- **حاضنة الانترنيت:** هي الحاضنة المختصة بمساعدة شركات الانترنيت ومؤسسات إنتاج البرمجيات الناشئة على النمو وتطوير أعمالها حتى تبلغ المرحلة التي تكون فيها قادرة على العمل بمفردها.

أما بما تمتاز به **حاضنات الأعمال من خصائص** في الولايات المتحدة الأمريكية، نذكر:

– أكثر من 80% من الحاضنات لها ارتباطات رسمية أو غير رسمية بالجامعات؛

– أكثر من 90% ن الحاضنات توفر مساحات للمكاتب والمصانع، و55% منها توفر مساحات للمعامل و 41% منها توفر مساحات للتخزين؛

– 80% من المؤسسات المحتضنة اتخذت مقرا جديدا لهت بنفس المدينة؛

– يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة "اضنات لا تهدف إلى الربح " حوالي51% من مجموع الحاضنات. وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة .بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية حوالي8% من حاضنات الأعمال في أمريكا.

2. التجربة الفرنسية[12]: التجربة الفرنسية للحاضنات من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوروبي والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينات. وهناك ما لا يقل عن 200 حاضنة تعمل الآن في مختلف المدن الفرنسية و في سنة 2001 تم إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات "**France INCUBATION** "، وقد قامت هذه الجمعية بإنشاء 30 حاضنة جديدة تتبع وزارة البحث العلمي الفرنسية و ذلك خلال عامين منذ إنشائها. حيث قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات بتحديد الشكل القانوني للحاضنات العاملة في فرنسا حاليا كالتالي: :

– **حاضنات حكومية** : وهي الحاضنات التي زادت أعدادها وازدهرت بشكل كبير بعد صدور قانون وزارة البحث العلمي في مارس عام 1999، والذي يشجع ويقوم بتمويل عدد من الحاضنات التكنولوجية التي حتضن المشروعات الجديدة المقامة على قاعدة علمية، و ينتمي إلى هذه النوعية أيضا الحاضنات المقامة داخل كلية الهندسة والمعاهد العلمية.

– **حاضنات تملكها شركات الكبرى، وبيوت الخبرة** : وهي حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المؤسسات الجديدة في المجالات التي تقوم بالتعاون مع خبرة هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية مثل تطبيقات التليفون الخلوي، وكذلك الالكترونيات، ومجالات التكنولوجيا الحيوية.

– **حاضنات قطاع الخاص**: وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساسا على الربح وهي مشروعات بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر وتوظيف الأموال، وهي حاضنات تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطرة العالية جدا.

ويوجد في فرنسا عدد من الحا ات ذات التخصصات المتنوعة، حيث قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات بوضع تصنيف جديد لهذه الأنواع من التخصصات التكنولوجية التي تتم تبعا لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي:

– **العلوم البيولوجية** : تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، الصحة، الصناعات الغذائية وعلوم الحياة.

– **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** الانترنت، البرمجيات، علم الشبكات، الاتصالات، الوسائط المتعددة.

– **العلوم الإنسانية والاجتماعية** : التعلم، الثقافة.

التجربة الفرنسية في مجال إقامة حاضنات الأعمال تتميز **بعدد من الخصائص** التي تعتبر نموذجا في معظم التجارب الأوربية للحاضنات من حيث :

– جميع الحاضنات الفرنسية (تكنولوجية أو غير تكنولوجية) تقدم خدمات للمشروعات غير الملتحقة بها؛

– معظم الحاضنات التكنولوجية توفر الخدمات المالية ورؤوس الأموال المخاطرة لاحتضان الابتكارات والاختراعات؛

– الغالبية العظمى من هذه الحاضنات تتبع الإدارات المحلية ووزارة البحث العلمي وتأخذ شكلا قانونيا موحدا تحت صيغة "جمعية أهلية لا تهدف للربح "؛

- تتوزع الحاضنات في معظم المدن الفرنسية وتستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجاريه ذات قيمة إيجار مخفضة و لمدة لا تزيد عن 23 شهرا فقط.

3. التجربة المصرية: وتولى تأسيسها الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وهي جمعية أهلية أعلن عن تأسيسها سنة 1995 بعضوية جمعية عمومية ومجلس إدارة، وقد وضع الصندوق المذكور خطة لإنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء 15 منها حتى سنة 2002. وتصنف الحاضنات المقامة في جمهورية مصر العربية بتنوعها، وكما يأتي:

– حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف؛

– نات تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا وأسيوط (حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية)؛

– الحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية أو داخلها منها حاضنة التبين وجامعة المنصورة؛

– حاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية.

استوعبت الحاضنة الواحدة بحدود 40 مشروعا، تستمر لمدة 3 سنوات ثم تتخرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها من الحاضنة. وتشير الإحصاءات إلى أنه سينتفع

بحدود 520 منتسب من خدمات الحاضنات حتى عام 2006. قد أخذ الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا على عاتقه تمويل تلك المشاريع في إطار الحاضنة وذلك نتيجة لارتفاع كاليف إقامة المشروعات فإن الحاضنة ستوفر ذلك التمويل مبدئياً، فضلاً عن توفيرها لأشكال الدعم الأخرى إلى أن تتمكن المشروعات من الاعتماد على نفسها ذاتياً[13].

ثالثا: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وسبل تفعيلها

1.تعريف وأشكال الحاضنات في الجزائر: وفي هذا الإطار سعت الجزائر ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل. وقد تمثل هذا الإطار في البداية بإصدار القانون التوجيهي رقم18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، وبعدها المرسوم التنفيذي رقم03 –78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم03 –79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري، بناءا على المشرع الفرنسي، قد ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل، على الرغم من تمييز العديد من الباحثين والتشريعات بينهما، مما أدى إلى غموض في مفهوم حاضنات الأعمال[14].

وعلى ضوء المرسومين السابقين سنتناول فيما يلي الطبيعة القانونية والتنظيم والمهام والأهداف التي حددها المشرع الجزائري لكل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل:

1.1.مشاتل المؤسسات les pépinières d'entreprises : مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[15]، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وتتخذ المشاتل أحد الأشكال الثلاثة التالية :

- **المحضنة :** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط :** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.[16]

وتهدف مشاتل المؤسسات أساسا إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء والتأسيس عن طريق ما يلي[17] :

-تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي؛ -المشاركة في الحركة الاقتصادية، والعمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطور الاقتصادي في أماكن تواجدها؛ -تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛ -تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛ - ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛-تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

2.1.مراكز تسهيل المؤسسات les centres de facilitation : هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهدف مراكز التسهيل ؤسسات على تحقيق جملة من الأهداف التي حددها المرسوم التنفيذي رقم03 -79 [18] .

2.واقع حاضنات الأعمال في الجزائر: في إطار تجسيد مشروع إقامة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر، استلمت الوزارة الوصية حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2013 سبعة مشاتل أربعة منها باشرت عملها محتضنة 46 مؤسسة، والجدول[19] (1) يوضح ذلك.

الجدول (1): مشاتل المؤسسات المحتضنة حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2013

مشاتل المؤسسات	عدد المؤسسات المحتضنة		
	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	النسبة %
عنابة	8	9	19.57
وهران	8	15	32.61
غرداية	4	12	26.09
برج بوعريريج	7	10	21.74
المجموع	**27**	**46**	**%100**

Source :Bulletin d information statistique de la PME, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement , N23,1er semestre 2013,p :29

يتضح من مضمون الجدول أن عدد المؤسسات المحتضنة تزايد خلال السداسي الثاني من سنة 2013 بنسبة 70%، مقارنة بنفس السداسي سنة 2012، حيث تحتل مشتلة مؤسسات وهران أكبر عدد من المؤسسات المحتضنة والبالغ عددها 15 مؤسسة.

أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت الوزارة 12 مركز تسهيل كمرحلة أولى على مستوى 12 ولاية لمرافقة 1132 مشروع من أصل 2063 مشروع مستقبل على مستوى مراكز التسهيل 12، موزعة على الولايات المعنية كما يوضحه الجدول (2) التالي:

الجدول (2): نشاط مراكز التسهيل حتى نهاية السداسي الأول 2013

مركز التسهيل	المشاريع المستقبلة	المشاريع المرافقة
تبازة	368	90
وهران	325	325
أدرار	36	22
برج بوعريريج	232	191

إليزي	98	64
جيجل	277	239
تمنراست	37	17
نعامة	175	114
تندوف	163	39
الجلفة	313	10
سيدي بلعباس	21	21
البليدة	18	/
المجموع	**2063**	**1132**

Source :Bulletin d information statistique de la PME, OP-cit,p :30

المشاريع المدعومة من قبل مراكز التسهيل تشتغل في عدة قطاعات أهمها:صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والبناء، الأشغال العامة، والخدمات، وصيد الأسماك، والحرف والمهن، والنجارة، ....

3.سبل تفعيل وترقية حاضنات الأعمال في الجزائر: يتطلب ضمان تفعيل حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للمجهدات والموارد لإقامة حاضنات نموذجية، وقناعة منا أنه لكي ترتقي الجزائر بحاضناتها إلى مستوى يسمح لهذه الأخيرة أن تحقق الأهداف المرجوة منها لابد أن تتوفر جملة من العوامل نلخصها فيما يلي[20]:

- تقليص العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل؛
- وجود بحث علمي قوي ومبدع ومؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي، عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى استحداث منتجات أو خدمة جديدة أو تحسين جودتها؛
- تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛
- وجود وانتشار ثقافة العمل الحر والتفاول، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والاستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة؛
- اختيار المؤسسات المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها ، وتكاملها مع بقية المؤسسات المنتسبة للحاضنة...

خاتمة:

تأسيساً على ما سبق ذكره يمكن القول بأن حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم وبخاصة البلدان النامية ومنها الجزائر.

ومما تقدم يمكن الخروج ببعض التوصيات اللازمة لتنمية وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حاضنات الأعمال وذلك على النحو التالي :

- تفعيل دور حاضنات الأعمال، في عملية التنمية، وذلك من خلال توفير بيئة تشريعية وقانونية تعطي لهذه الحاضنات دورا أكبر في العملية التنموية؛
- تعيل آليات التعاون بين حاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها مع الجامعات ومؤسسات الأعمال لتبنى ورعاية الأفكار الإبتكارية للعناصر الريادية؛
- ضرورة تهيئة الظروف المادية والبشرية لإنشاء حاضنات الأعمال على مستوى الجامعات؛
- ضرورة تحديد مجالات عمل الحاضنات، والاهتمام بشكل كبير بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والطاقات المتجددة، وتقنيات وآليات تحلية المياه، وتكنولوجية تدوير النفايات، وتكنولوجيات الزراعية التي تلائم البيئة العربية، وغيرها؛
- إيجاد صندوق خاص لإنشاء حاضنات متخصصة في كافة أنحاء ولايات الجزائر ولتقديم كافة أشكال الدعم المادي والفني لهذه الحاضنات؛
- ضرورة متابعة الشباب المستفيد من الحاضنات بعد الخروج بمشاريعهم، ومحاولة مساعدتهم للنهوض بأعمالهم ولو لفترة زمنية محدودة حتى تستطيع المؤسسة الاعتماد على نفسها بشكل تام؛
- الاستفادة من الكفاءات العربية المحلية والمهاجرة من خلال إنشاء حاضنات أعمال عربية و دولية، و بما يسمى بالحاضنات الافتراضية، والاستفادة من ثورة المعلومات، من أجل المساهمة في بناء مؤسسات تكنولوجية عربية، تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة المحلية؛
- نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال، للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات...

الهوامش حسب تسلسلها في البحث:

[1]. زكريا الدوري، وأحمد علي صالح، **إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي**، دار اليازوري للنشر، عمان، 2009، ص:**411**

[2]. ريس محمد صالح، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانيمارك، 2009، ص: 67.

[3]. ثابت أمين عواد، **http://www.ahram.org.eg/archive. 2001.11/12/IWVEI.HTM**.

[4]. محمد الحناوي وآخرون، **حاضنات الأعمال**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص:27.

[5]. عاطف الشيراوي إبراهيم، **ات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات** المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة –أيسيسكو، 2005، الرباط المغرب ص: 5.

[6].مروان الزيبي، **حاضنات الأعمال التكنولوجية**، محاضرة، جامعة دمشق، 10 ديسمبر 2003، ص:04، على الموقع التالي: **http://www.google.aebuinessincubator.com**

[7]. إدريس محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 72،73.

[8]. ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعدالله المعاضيدي، **الأدوار الإستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال"أنموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة"**، جامعة الموصل، العراق، ب س ن، ص،ص: 7،8.

[9].عبد الرحيم ليلى، لدرع خديجة، **حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة**، مداخلة، ب س ن، ص،ص: 7،8.

[10]. عبد السلام أبو قحف، **العولمة وحاضنات الأعمال**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص:91.

[11]. محمد عبد الهادي رشيد، **فرص إقامة حاضنات الأعمال في العراق لدعم المشروعات الصغيرة**، مقال، مجلة جامعة بغداد العراق، ص،ص: 244،245.

[12]. عاطف الشيراوي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 53-59.

[13]. ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعدالله المعاضيدي، مرجع سبق ذكره، ص:10.

[14]. برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، **واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر و سبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**، مداخلة، 2011، ص:07.

[15]. المادة 2 من **المرسوم التنفيذي رقم 78/03** المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد13، 2003،ص:13.

[16].نفس المرجع.

[17]. برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:8.

[18]. للإطلاع على هذه الأهداف أنظر: **المرسوم التنفيذي رقم 79/03** المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهامها و تنظيمها، الجريدة الرسمية العدد13، ص،ص:18،19.

[19] . Bulletin d information statistique de la PME, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement , N23,1er semestre 2013,p :29

[20]. برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص :11.